الرؤية الشاملة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في إصلاح سوق العمل والتأمين الاجتماعي واستدامة الصناديق التقاعدية

أغسطس 2020

المقدمة:

- استغرق العمل في اعداد هذه الرؤية اكثر من ثلاث شهور من العمل المتواصل من خلال امانة الحماية الاجتماعية متمثلة في الامين العام المساعد الاخ محمد مساعد الذي رتب العديد من الاجتماعات للجنة من الخبراء و المختصين في مجال التأمين الاجتماعي و الحسابات المالية و الاستثمار . كما تم اشراك الهيئة الاستشارية بالاتحاد العام و متابعة الكثير من الدراسات و التجارب لبعض الدول العربية و الغربية بالإضافة لرصد الكثير من الدراسات المعنية بالتامين الاجتماعي و كذلك المشاركات في الندوات و الفعاليات على مستوى الداخل و الخارج.

- الامانة العامة منفتحة على كافة الاطراف و لذا تقوم بمثل هذه المبادرات على مبدأ تحويل التحدي الى فرصة من خلال التواصل مع الجميع من منظمات مؤسسات المجتمع المدني و بالخصوص اطراف الانتاج لتعزيز الحوار الاجتماعي لما له من دور في الوصول لحلول حقيقية تتماشى و تطلعات الشباب البحريني الباحث عن عمل لائق.

- هذه الرؤية تمثل أمل للشباب البحريني و تنسجم مع برنامج منظمة العمل الدولية للبحرين المعني بالعمل اللائق لإصلاح سوق العمل و تمكين المرأة و الشباب و يضمن حياة كريمة للمواطن البحريني و يوفر 7 مليار دينار خلال العشر سنوات القادمة.

تتلخص رؤية الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين لتحقيق العمل اللائق والحل العادل والمتوازن لاستدامة الصناديق التقاعدية في القيام بالخطوات التالية:-

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين
General Federation of Bahrain Trade Unions

1.تعزيز بحرنه الوظائف في القطاع الخاص والعام:

احلال عمالة بحرينية في 20 ألف وظيفة من مجموع 40 ألف وظيفة يفوق أجرها 700 دينار تشغلها حاليا عمالة وافدة، وذلك بمعدل 5000 وظيفة سنويا كمرحلة أولى لغاية عام 2024، وصولا الى الاحلال الكامل في فترات لاحقة.

العائد الاقتصادي:

- رفد صندوق التأمينات الاجتماعية بما يفوق 1.31 مليون دينار شهرياً (15.75 مليون دينار سنوياً) زيادة في الاشتراكات التأمينية على اساس اضافة بنسبة 15%.
- تقليل التزامات صندوق التأمين ضد التعطل نتيجة لخفض نسبة البطالة.

العائد الاجتماعي:

- تشغيل نسبة كبيرة من العاطلين البحرينيين وتحسين المستوى المعيشي لعدد كبير من الأسر البحرينية.

تابع/تتلخص رؤية الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين لتحقيق العمل اللائق والحل العادل والمتوازن لاستدامة الصناديق التقاعدية في القيام بالخطوات التالية:-

2.اعتماد 700 دينار حد ادنى لأجر البحرينيين يتم الوصول اليه تدريجيا في اطار زمني 4 سنوات (اي بحدود 2024). بالاستناد على التقرير الفصلي للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (الربع الأول لسنة 2020) يقدر عدد البحرينيين اللذين تقل رواتبهم عن 700 دينار شهريا بـ 81600. يمكن تحقيق ذلك من خلال تشريع آلية الزامية واعتماد نظام دعم الاجور واعادة هندسة مُجمل الدعم الذي تقدمه الدولة للمواطنين بما يحقق العدالة الاجتماعية.

- تكلفة رفع رواتب هذه الفئة الى 700 دينار في حدود 25.7 مليون دينار شهريا (308.4 مليون دينار سنوياً).

العائد الاقتصادي:

- رفد صندوق التأمينات الاجتماعية بـ 4.6 ملايين دينار شهرياً (55.2 مليون دينار سنوياً) قيمة الاشتراكات التأمينية على اساس نسبة 18%.
- رفد صندوق التعطل بـ 771 الف دينار شهرياً (9.25 ملايين دينار سنوياً).
- زيادة عائد وزارة الاسكان من اقساط السكن للمستفيدين بما يتناسب مع نسبة رفع الأجور.
- زيادة القدرة الشرائية لدى نسبة جيدة من المواطنين بما يساهم في تحسن النشاط الاقتصادي والتجاري في البلاد.
- مع رفع معدل الأجور للفئات ذوي الدخل المنخفض لا يعد التقاعد المبكر عامل جذب مادياً، ما يعني تشجيع هذه الفئة الواسعة من العمال والموظفين البحرينيين على الاستمرار في العمل لسنوات اطول مما يساهم في زيادة استمرار رفد الصناديق التقاعدية بمزيد من الاشتراكات وعائد الاستثمار لهذه الاشتراكات.

العائد الاجتماعي:

- الاستقرار الوظيفي وتحسين المستوى المعيشي لعدد كبير من الأسر البحرينية بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية البحرين 2030.

3. البدء في احلال العمالة المواطنة مكان العمالة الوافدة في القطاع الحكومي.

حسب معلومات الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (أكتوبر2019) يشغل 7789 وافداً وظائف في القطاع الحكومي. يجب على الدولة البدء بعملية احلال للعمالة الوطنية محلها، تبدأ بالاستغناء عن 50% على الأقل من هذه العمالة (3900) على مدى الـ4 سنوات القادمة وصولاً الى البحرنة الكاملة تدريجياً، ضمن البرنامج الوطني للتوظيف الذي اطلقته وهي اولى بتطبيقه على نفسها. من شأن هذه الخطوة خفض البطالة بين البحرينيين بمقدار 3900 حالة ورفد صندوق التقاعد العام بما قيمته 0.46 مليون دينار شهرياً (5.5 مليون دينار سنوياً)، باحتساب متوسط راتب 902 دينار وزيادة اشترك التأمين الاجتماعي بنسبة 21%.

4. مد مظلة الحماية الاجتماعية للعمالة الوافدة، بما يساهم في الحفاظ على حقوق نهاية الخدمة لهذه العمالة ورفد صندوق التأمينات الاجتماعية.

يواجه العديد من العمالة الوافدة صعوبات في استلام مستحقات نهاية الخدمة عند انتهاء عقد العمل او وقفه او تعرض صاحب العمل (جهة العمل) الى صعوبات تشغيلية او مالية او قانونية، تؤدي الى افلاس المؤسسة او غلقها. بالإضافة لذلك الحالات التي تحدث فيها مشاكل بين صاحب العمل والعامل ينتج عنها تسريح العامل، ما يتوجب على العامل البحث عن صاحب عمل جديد او مغادرة البلاد في غضون شهر من الغاء اقامته. وهذه فترة قصيرة نسبياً ولا تكفي لإتمام الاجراءات القانونية للمطالبة بحقوق نهاية الخدمة، كما أن العديد من هذه العمالة الوافدة غير قادر من الناحية المالية على توكيل محام لرفع ومتابعة الدعوى العمالية، ما ينتج عنه ضياع هذه الحقوق.

إن مد مظلة الحماية الاجتماعية لهذه الفئة من العمالة من خلال استحداث صندوق في الهيئة تكون المساهمة فيه من قبل صاحب العمل والعامل بنفس نسب التأمين على العمالة الوطنية وعلى اساس نقل صرف مستحقات (مكافئة) نهاية الخدمة للعامل من صاحب العمل الى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، بالإضافة الى إعادة كامل مساهمة العامل للعامل مع إضافة نسبة من عائد الاستثمار عن مجموع مساهماته (أي بما يشبه صندوق ادخار)، من شأن هذه الخطوة أن تضمن الحفاظ على حقوق نهاية الخدمة لهذه العمالة من جهة ورفد صندوق التأمينات الاجتماعية مالياً من جهة أخرى.

يبلغ عدد العمالة الوافدة المسجلة لدى الهيئة العامة للتأمين 475,294 ومتوسط الراتب الشهري لهذه الفئة 251 ديناراً وفق تقرير الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الأول من 2020.

احلال 20 ألف بحريني في وظائف أجورها 700 دينار تشغلها حاليا عمالة وافدة (بمعدل 5000 وظيفة في السنة - الخطوة 1 أعلاه) يعني خفض عدد هذه العمالة تدريجيا لتصبح في حدود 455,000 بعد 4 سنوات.

هذه الرؤية تفترض ابقاء معدل العمالة الوافدة عند هذا الرقم في الحدود القصوى على مدى العشر سنوات القادمة (لغاية 2030) لتعزيز بحرنه الوظائف.

العائد الاقتصادي:

بناءً على ما تقدم فإن مد مظلة الحماية الاجتماعية لهذه العمالة الوافدة وفق الألية اعلاه من شأنه رفد صندوق التأمينات الاجتماعية بمعدل اشتراكات سنوي 210 ملايين دينار في الـ 3 سنوات الاولى، ثم بـ 205 ملايين دينار للسنوات اللاحقة، بالإضافة لمتوسط عائد استثمار سنوي 7.1 مليون دينار للسنوات الثلاث الاولى ثم 11.0 مليون دينار بدأً من السنة الرابعة ويستمر العائد بزيادة مطردة سنوياً، بعد خصم مستحقات نهاية الخدمة للعمالة الوافدة الخارجة من سوق العمل والتي افترضناها تساوي 5% (22750) من مجموع هذه العمالة.

العائد الاجتماعي:

- ضمان حصول العامل الوافد على كامل مستحقات نهاية الخدمة عند انتهاء أو انهاء عقد العمل او تعثر صاحب العمل لأي سبب من الأسباب.
- رفع كلفة توظيف العمالة الوافدة لتصبح مقاربة او أعلى مقارنة بالعمالة الوطنية بما يساهم في تعزيز رؤية الحكومة في جعل البحريني الخيار الأفضل في التوظيف بالنسبة لأصحاب العمل.

5. دفع اشتراك التأمين عن كامل الأجر وإلغاء الحد الاعلى للتأمين البالغ 4000 دينار. من شأن هذه الخطوة تعزيز مبدأ التكافلية ورفد صناديق التأمينات بموارد مالية إضافية.

لا تتوفر لدينا بيانات دقيقة حول عدد من يتقاضون رواتب تزيد عن **4000** دينار ومعدل الرواتب لهذه الفئة مرتفعة الدخل. الا انه بالرجوع الى بعض المواقع المتخصصة، Salary Explorer على سبيل المثال، نقرأ أن 25% من القوى العاملة (في القطاعين العام والخاص) رواتبهم بين 4330 دينار و6600 دينار شهرياً. بالرجوع الى تقرير الهيئة للربع الأول لسنة 2020 نجد أن 20% من البحرينيين (28296) في القطاعين العام والخاص تزيد رواتبهم عن 1000 دينار شهرياً. من خلال تحليل هذه البيانات يمكن تقدير ان 9337 من البحرينيين (3174 في القطاع العام و 6163 في القطاع الخاص) أجورهم بين 4330 و 6600 دينار شهريا، اي بمتوسط 5465 دينار شهرياً.

باحتساب هذا التقدير للعدد ومتوسط الراتب فإن دفع اشتراك التأمين عن كامل الأجر للبحرينيين فقط سوف يرفد الصناديق بمبلغ اضافي يقدر بـ 2.74 مليون دينار شهرياً (32.88 مليون دينار سنويا) بالإضافة لعائد الاستثمار عن هذا المبلغ الاضافي والذي يصل الى 1.64 مليون دينار سنوياً (باحتساب عائد 5%).

6-خفض السقف الأعلى للمعاش التقاعدي الى 2000 دينار

(4 أمثال وسيط الأجر الذي يساوي 500 دينار حاليا) بدلا من 3200 دينار (6 أمثال وسيط الأجر المعمول به حالياً لمشتركي القطاع الخاص.

ايضاً خفض السقف الاعلى للمعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع العام الى نفس المستوى. على أن يطبق هذا الاجراء على الجميع (المتقاعدين الحاليين من القطاعين الخاص والعام والمستقبليون). من شأن هذه الخطوة إطالة أمد الصناديق وتأخير العجز الاكتواري بشكل ملموس.

لا تتوفر لدينا أرقام دقيقة عن عدد المتقاعدين الحاليين الذين يتقاضون السقف الأعلى للمعاش التقاعدي (3200 دينار) لحساب مقدار التوفير في مصروفات الصناديق من هذه الخطوة، لكن ومن خلال تحليل بعض البيانات يمكن تقدير من يتقاضون هذا المقدار بـ 2890 متقاعد. خفض المعاش التقاعدي لهذه الشريحة الى 2000 دينار من شأنه توفير 3.47 مليون دينار شهرياً (41.64 مليون دينار سنوياً).

حالة توضيحية:

- اشتراك التأمين عن كامل الأجر (بند 5) لمشترك يبدأ الخدمة براتب 1800 دينار، يتدرج في الوظيفة ليصل متوسط راتبه الشهري للخمس سنوات الأخير ما قبل التقاعد (60 سنة) وفترة اشتراك تمتد لـ 30 سنة، يتقاعد بسقف معاش تقاعدي لا يتجاوز 2000 دينار شهريا (بند 6) من شأنه تأخير أمد بدأ العجز الاكتواري للمشترك (الفرد الواحد) من ذوي الدخول العالية من 5 سنوات الى 8 سنوات و 6 أشهر (اي بنسبة 70%). كما انه يخفض العجز الاكتواري للمشترك (الفرد الواحد) عند بلوغ سن الـ 80 (اي بعد 20 سنة) من 589 ألف دينار الى 282 ألف دينار (اي بنسبة 52%).

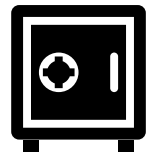

اشتراك 30 سنة
مع الارباح 5%
197,710= دينار

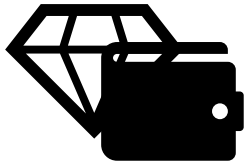

بعد التقاعد
20 سنة يستلم
589,000= دينار

بعد التقاعد
20 سنة يستلم
282,290= دينار

7. رفد صناديق التقاعد بنسبة 50% من عائدات رسوم سوق العمل المتحصلة على العمالة الوافدة.

حسب الميزانية العامة للدولة للسنتين 2019 و 2020 فإن حصة الحكومة من هيئة تنظيم سوق العمل قدرت بـ 24.689 مليون دينار في 2020. تخصيص 50% من هذا الدخل يعني رفد الصناديق التقاعدية بما لا يقل عن 12.6 مليون دينار سنوياً.

8-الاستمرار في صرف الزيادة السنوية بمعدل 3% سنوياً لمن تقل معاشاتهم التقاعدية عن ضعف وسيط الأجر (1000 دينار)

حسب وسيط الأجر الحالي الذي يساوي 500 دينار، وذلك لإضفاء وضع تفضيلي لذوي المعاشات المنخفضة والمتوسطة. أو الاستمرار في الصرف ل 3% للجميع ما دام السقف الاعلى للمعاش التقاعدي 2000 دينار .

9. رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي إلى وسيط أجر البحريني (حوالي 500 دينار)

لكل من أنهى 35 عاما في العمل، وذلك لتحسين الوضع المعيشي للمتقاعدين من ذوي الدخل المحدود. على الا يقل المعاش التقاعدي عن 300 دينار لأي متقاعد.

10.وقف ازدواجية المعاشات التقاعدية بما يحقق العدالة الاجتماعية.

11.استبعاد الوزراء والنواب والشوريين من صندوق التأمين الاجتماعي وقيام الدولة بأنشاء صندوق خاص بهم.

مجموع النواب والشوريون والمستحقين عنهم (الى ما قبل الفصل التشريعي الخامس) يكلف تقاعدهم صندوق التأمينات الاجتماعية ما معدله 7.0 مليون دينار سنوياً للفترة من 2019 ولغاية 2068 (حسب تقرير الخبير الاكتواري).

الدولة لم تقم لحد الان بدفع مبالغ الاشتراكات عن التأمين الاجتماعي المستحقة لصندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب والمجالس البلدية حتى الفصل التشريعي الرابع والتي تفوق 110 ملايين دينار حسب تصريح وزير المالية 2018.

12.إصلاح الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

- الغاء القرار الذي صدر في عام 2018 والذي يمنح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي الحق باتخاذ قرارات بشأن التقاعد وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها دون الرجوع الى مجلس النواب، والتأكيد على مسؤولية مجلس النواب كجهة تشريعية في اي تعديلات تتم على قوانين التقاعد.

- تشكيل مجلس أعلى للحوار الاجتماعي من أطراف الانتاج الثلاثة يكون متكافئ عدديا، بالإضافة لمؤسسات المجتمع المدني ذوي الاختصاص في الشأن الاقتصادي والاجتماعي.

- عدم المساس بالمزايا والمكتسبات التي حققتها القوى العاملة في مجال الرعاية والحماية الاجتماعية على مستوى تشريعات العمل والضمان الاجتماعي.

- توحيد الصناديق الثلاثة وفق أفضلها وليس فقط في حدود القرار رقم (3) لسنة 2008 ، والعمل على تطويرها نحو الأفضل لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- العمل على تنفيذ توصيات لجنة التحقيق البرلمانية بأجراء اصلاحات هيكلية ادارية شاملة في الهيئة العامة للأمين الاجتماعي، وادارتها على أسس مهنية واستثمارية واضحة.
- العمل على استعادة الأملاك والأموال المهدرة التي كشفتها لجنة التحقيق البرلمانية وتقارير ديوان الرقابة المالية والادارية.
- قيام الحكومة بإعادة القروض والمساعدات التي منحتها الهيئة (درة البحرين، رفاع فيوز، بنك اركابيتا، وغيرها).
- قيام الحكومة بتسديد جميع الاشتراكات المتأخرة عن التأمين الاجتماعي للنواب والشوريون والبلديون لغاية تاريخ الاستبعاد.
- وقف مكافئات أعضاء مجلس ادارة الهيئة وعدم استنزاف موارد الهيئة.

- ايجاد جهاز اداري استثماري فاعل ومؤهل قادر على توظيف وادارة العوائد بشكل يكفل استدامة الصناديق.
- تشكيل مجلس أعلى اقتصادي اجتماعي من ضمن مهامه مناقشة الأجور لتحديد وحماية الأجور ووضع حد أدنى لمستويات الأجور يكون كافياً لتلبية الحاجات الأساسية للعامل وأسرته من طعام وملبس ومسكن وعلاج، للعيش بمستوى لائق وقدر من الرفاهية، ويعمل على مراجعة الحد الأدنى للأجر بشكل دوري سنوي لضمان مواكبة الجور لمستويات تكاليف المعيشة.
- قيام الحكومة بالتصديق على الاتفاقيتين الدوليتين رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي ورقم 131 بشأن تحديد الحد الدنى للأجر.

جدول رقم 1 - تقديرات الواردات والمصروفات من تقرير الخبير الاكتواري (ملايين الدنانير)

السنة	مجموع اشتراكات						عائد الاستثمارات	مجموع الايرادات	المصروفات		الصافي	
2021	318.8						150.90	469.70	693.80		-224.10	
2022	326.9						137.30	464.20	717.10		-252.90	
2023	335.5						121.50	457.00	759.60		-302.60	
2024	344.34						96.06	440.40	805.44		-365.04	
2025	353.18						89.72	442.90	851.28		-408.38	
2026	362.02						83.38	445.40	897.12		-451.72	
2027	370.86						77.04	447.90	942.96		-495.06	
2028	384.70						70.70	455.40	988.80		-533.40	
2029	427.38						42.42	469.80	1044.50		-574.70	
2030	439.96						70.70	510.66	1100.20		-589.54	
المجموع	3663.6						939.72	4603.4	8800.8	0	-4197.4	0

جدول رقم 2 - تقديرات الواردات والمصروفات مع تطبيق رؤية الاتحاد العام واحتساب 5% عائد استثمار على المدخولات الإضافية (ملايين الدنانير)

السنة	مجموع اشتراكات	اشتراكات اضافية (بحرينيين)	عائد زيادة الاشتراكات 5%	اشتراكات الو افدين	عائد على اشتراك الو افدين 5%	عائد من الرسوم LMRA	عائد الاستثمارات	مجموع الايرادات	المصروفات	مصروفات نهاية الخدمة للو افدين	الصافي	التوفير
2021	318.80	45.9	0.00	212.35	0.00	12.60	150.9	740.55	646.30	0.00	94.25	318.35
2022	326.90	54.4	2.72	210.09	10.62	12.60	147.8	765.13	669.40	5.84	89.89	342.79
2023	335.50	62.9	3.28	207.83	10.86	12.60	131.9	764.87	711.80	5.77	47.30	349.90
2024	344.34	71.4	3.73	205.57	11.11	12.60	96.06	744.81	757.46	5.71	-18.36	346.68
2025	353.18	71.4	3.76	205.57	11.38	12.60	89.72	747.61	803.12	5.71	-61.22	347.16
2026	362.02	71.4	3.76	205.57	11.66	12.60	83.38	750.39	848.78	5.71	-104.10	347.62
2027	370.86	71.4	3.76	205.57	11.96	12.60	77.04	753.19	894.44	5.71	-146.96	348.10
2028	384.70	71.4	3.76	205.57	12.27	12.60	70.70	761.00	940.10	5.71	-184.81	348.59
2029	427.38	71.4	3.76	205.57	12.60	12.60	42.42	775.73	995.64	5.71	-225.62	349.08
2030	439.96	71.4	3.76	205.57	12.95	12.60	70.70	816.94	1051.18	5.71	-239.95	349.59
المجموع	3663.64	663.00	32.28	2069.26	105.41	126.00	960.62	7620.21	8318.22	51.58	-749.59	3447.85

مقارنة ايرادات صندوق التقاعد قبل وبعد رؤية الاتحاد

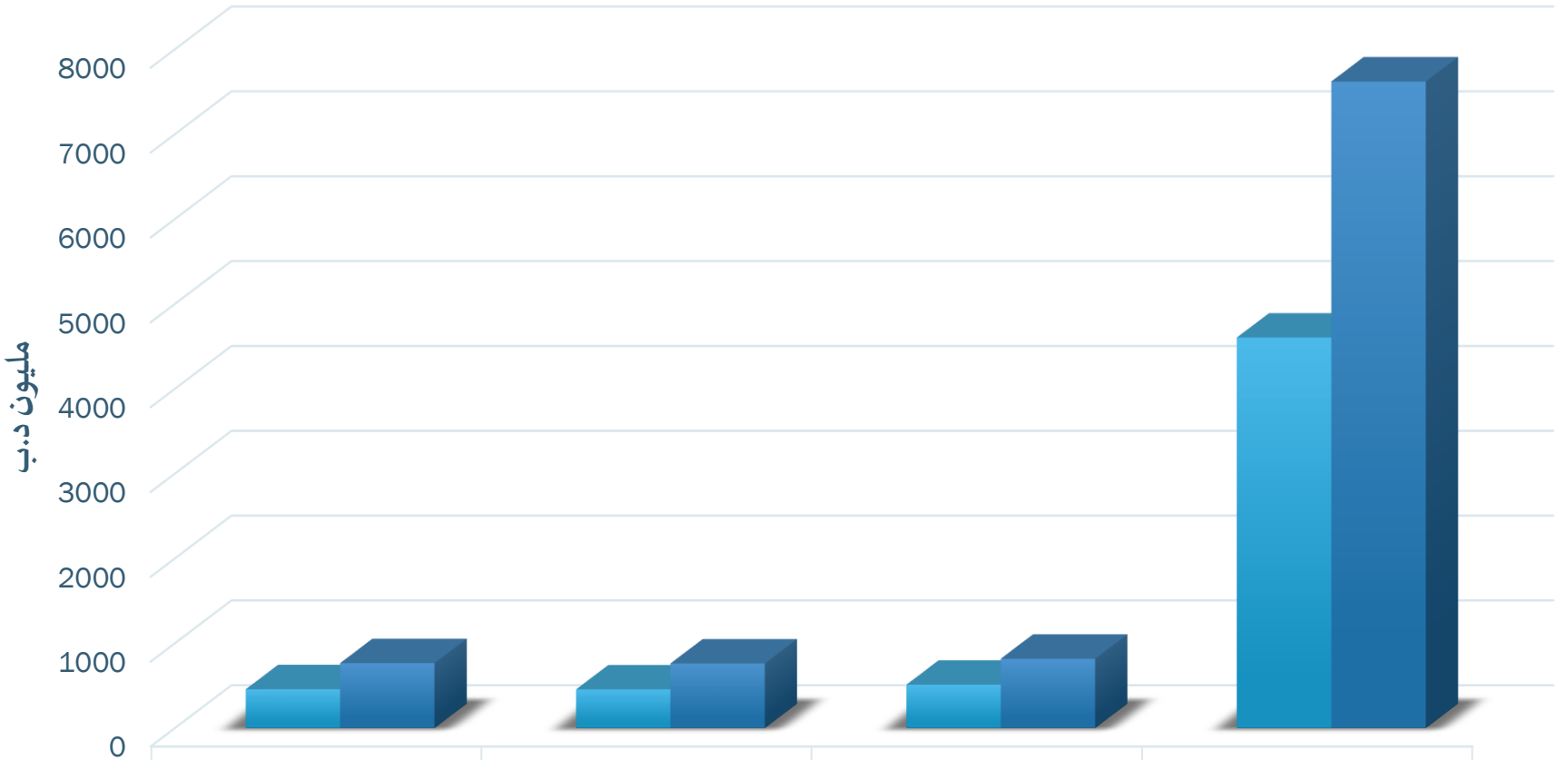

	2023	2028	2030	2020-2030
قبل	457	455.4	510.66	4603.4
بعد	764.78	761	816.94	7620.21

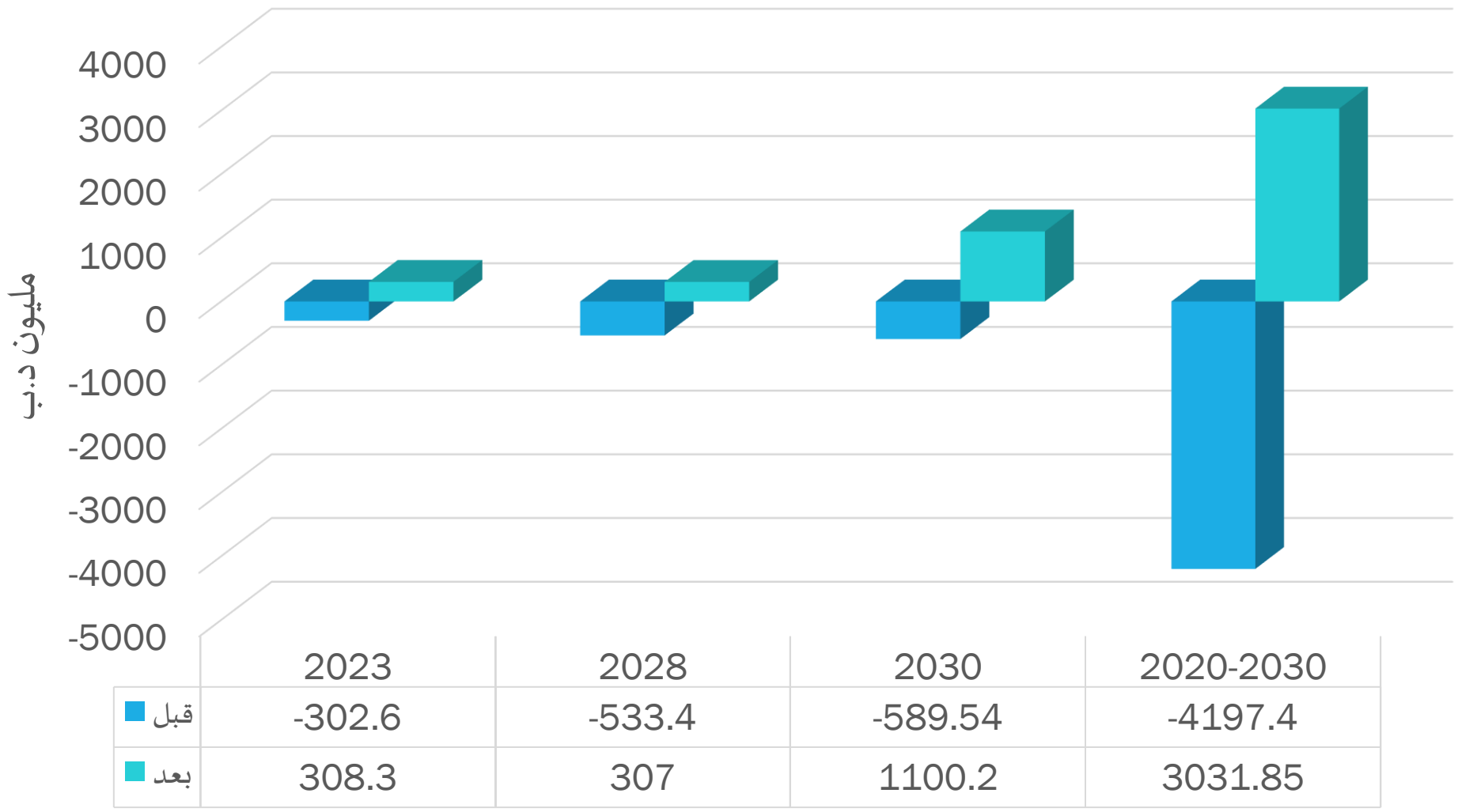

	2023	2028	2030	2020-2030
قبل	-302.6	-533.4	-589.54	-4197.4
بعد	308.3	307	1100.2	3031.85

مقارنة عجز عام 2018 مع متوسط الفائض المتوقع لعام (2021-2023)

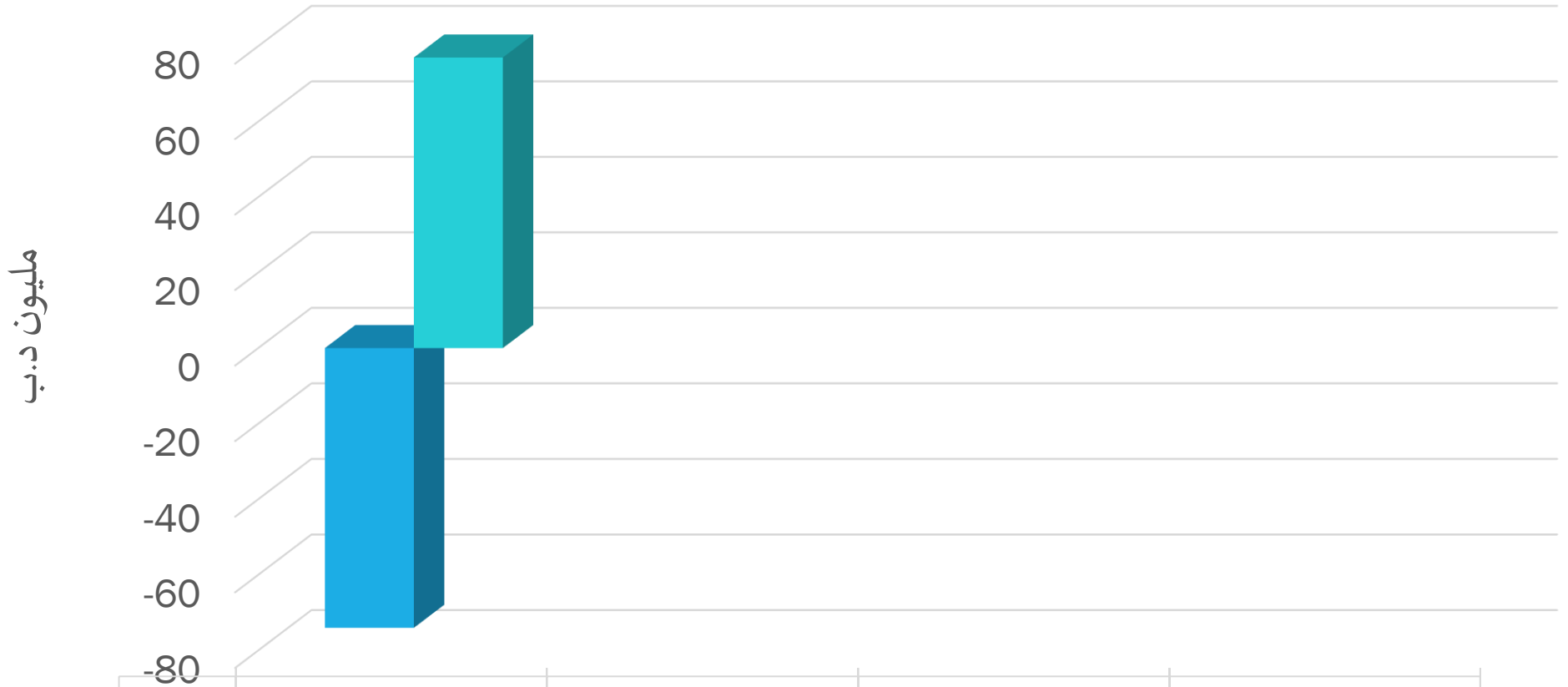

عجز	-74	**2018**		
فائض	77	**2021-2023**		

خلاصة:

تطبيق رؤية الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين من شأنها توفير ما يصل الى 381 مليون دينار سنوياً في ميزانية التأمينات الاجتماعية، من خلال زيادة الايرادات (اشتراكات اضافية وعائد استثمارات) وخفض المصروفات، بالإضافة الى اطالة أمد الصناديق التأمينية. يتبين من الجدول 1 و 2 ان تطبيق هذه الرؤية سوف يقضي على متوسط العجز المتوقع للسنوات الاثلاث الاولى (2021 – 2023) والبالغ 260 مليون دينار ويحقق متوسط فائض يبلغ 77 مليون دينار. هذا الفائض يزيد قليلا عن العجز السنوي للهيئة في عام 2018 والبالغ 74 مليون دينار.

العجز البسيط الذي يظهر من السنة الرابعة (2024) ويبدأ بـ 18.36 مليون دينار سنويا قابل للمعالجة اذا ما أخذنا في الاعتبار في الاعتبار النتائج المتوقعة من الاصلاحات المقترحة في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (بند 12) والفائض الذي سوف يتحقق من الزيادات الاضافية في الواردات والتخفيضات الاضافية في المصروفات.

بهذه المنهجية يتحقق هدف جعل المواطن الخيار الافضل في سوق العمل، زيادة المدخلات في صندوق التامين الاجتماعي وتقليل المخرجات مع الابقاء على كافة الحقوق المكتسبة للعامل والموظف في نظام التامين الاجتماعي.

أغسطس 2020م

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين